بيـروت، فـي: ٢٠٢٦/١٠/١
رقـم الصـادر: ٢٥٣٤/م.ص.
رقم المحفوظات: ١٣٥/ش.ن – ٢٠٧٤/د/٢٠٢٢

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النواب السادة نجاة عون صليبا ومارك ضو، بشخص السيد وزير المالية، حول عمليات التدقيق في حسابات مصرف لبنان والمصارف.

المرجـع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٢٠٧/س تاريخ ٢٠٢٢/٢١/١ ومرفقاته.

جوابًا على السؤال المُقدّم من النواب السادة نجاة عون صليبا ومارك ضو، بشخص السيد وزير المالية، حول عمليات التدقيق في حسابات مصرف لبنان والمصارف،

يُفيد السيّد وزير المالية أنّه بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٦ صدر عن ديوان المُحاسبة، وفي معرض مُمارسته لرقابته الاداريّة المُسبقة، القرار رقم ١٩٩/ر.ك/غ٤ الذي وافق بموجبه على عَقد التدقيق الجنائي الموقّع بين الدّولة اللبنانيّة وشركة Alvarez & Marshal، واشترط على مصرف لبنان تأمين المُستندات والمَعلومات اللّازمة ضمن المدّة المُحدّدة لرفع السريّة المصرفيّة المَنصوص عليها في قانون رفع السريّة المصرفيّة لغايات التدقيق الجنائي رقم ٢٠٠ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٩، لتقوم الشركة بإنجاز مهمة التدقيق الجنائي، كما اشترط ديوان المحاسبة نشر تقرير التدقيق الجنائي الذي صدر بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧ عن الشركة المذكورة،

وإنّه بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧، أصدر قاضي العجلة في مجلس شورى الدولة، القرار رقم ٢٠٢٢/٣٢٥-٢٠٢٣ تطبيقًا لقانون الحقّ في الوصول الى المَعلومات المُنتهي الى إلزام وزارة المالية تَسليم الجهة المستدعية (جمعية المُفكرة القانونيّة) المَعلومات المُتعلّقة بمراحل تنفيذ التدقيق الجنائي والمُستندات ذات الصلة بصورة فوريّة،

كما يُدلي السيد حاكم مصرف لبنان أنّ المصرف دأب على توضيح التطوّرات المُتعلقة بالتدقيق الجنائي عبر إصدار بيانات تُفصّل المراحل التي تَمرّ بها هذه العملية، وإنّه ومنذ مُباشرة شركة A&M بعمليّة التدقيق أي بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠، كما عمل المصرف على تأمين أيّ معلومات اضافيّة مطلوبة من الشركة والاجابة على الأسئلة عند ورودها، وقد أكدت الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٢ أنّ مصرف لبنان قد زوّدها بالمَعلومات كافّة اللّازمة لاستكمال المرحلة الأولى من التدقيق الموكل اليها من قبل وزارة المالية وأنها لا تحتاج الى أيّ معلومات اضافية لأغراض هذه المرحلة.

ويُضيف السيد حاكم مصرف لبنان أنّ التعاقد مع شركة دوليّة لتقييم وَضع المَصارف العاملة في لبنان يَدخل ضمن أحكام القانون المُتعلّق بمُعالجة أوضاع المصارف في لبنان واعادة تنظيمها، وأنّ مصرف لبنان لا علاقة له بتقارير التدقيق العائدة لشركتي Oliver Wyman و KPMG.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام